# تأثير تطور تكنولوجيا الاتصال على التشريعات الاعلامية

## دراسة ميدانية

د.عيدالكريم شبل
قسم الإعلام كلية الآداب جامعة الزاوية

**ملخص الدراسة:**

ان هذه الدراسة تهدف إلى تحديد التغيرات التي حدثت أو طرأت على التشريعات الاعلامية ومنظومة القوانين، فلا شك في أن وسائل الاتصال الحديثة اسهمت إلى حد كبير في تعزيز التواصل الاجتماعي وحتى القانوني، حيث أن القانون ليس بمعزل ولا مناء عن التطورات والتحولات التكنولوجيا الكبرى وقد كان له الحظ الوافر، حيث تعرف المنظومة القانونية تغيرات وتعديلات مع ما تعرفه الساحة التكنولوجية من تطورات، وبات من الضروري مواكبة هذه المتغيرات التكنولوجية من الناحية التشريعية بوضع صيغ واطر قانونية تنظم تكنولوجيا الاتصال والإعلام لحماية الافراد والمجتمع والمؤسسات في الدولة.

**مقدمة:**

يلاحظ قلة الدراسات والابحاث التي تناولت تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الإعلامية في عالمنا المعاصر ويرجع السبب في ذلك إلى أن موضوع أو ثورة الاتصال حديثة ومتجددة باستمرار. وخلال الربع الأخير من الألفية الثانية تسارعت التطورات العلمية في مجال الإعلام والاتصال والمعلومات ، ويجمع العلماء المختصين على ان إنشاء شبكة المعلومات الدولية يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق، إذ استطاع الإنسان أن يلغي المسافات ويختصر الزمن ويجعل من العالم أشبه بشاشة إلكترونية صغيرة.

إن هذه التكنولوجيا المعاصرة فتحت الباب على مصراعيه للإنتقال الحر لموارد البيانات والمعارف والمعلومات عبر الحدود السياسية والجغرافية حول العالم . إن ما بلغ الانتباه هو تعرض المنطقة العربية لكم هائل من رسائل الاتصال الحديثة والتي تعمل على مدار الساعة مع

انتشار أجهزة الاستقبال وشبكة المعلومات الدولية والهواتف النقالة ما تسببه من تأثيرات اقتصادية وسياسية وقانونية تختلف على المجتمع .

لهذا يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحديد أبرز التأثيرات التكنولوجية المحتملة التي تحدثها هذه التكنولوجيا على التشريعات القانونية . وبعض هذه التأثيرات التكنولوجية قد لا يتفق مع الافكار والمعتقدات والعادات والتقاليد الدينية في المجتمع وفي بناء شخصية الفرد في محاولة لمواجهة التحديات والآثار السلبية التي تحدثها هذه التطورات التكنولوجية على التشريعات الإعلامية.

يثير البث المباشر واستخدام شبكة المعلومات الدولية والعديد من الوسائل التكنولوجية الاتصالية الحديثة متعددة الوسائط العديد من المشاكل القانونية على الصعيد العالمي وذلك نظراً لما يتضمنه من فوائد ومخاطر وما يمكن أن تؤدي إليه إساءة استخدام البث المباشر والانترنت من تأثير على المصالح الأساسية والحيوية للدولة وهو ما يستلزم وضع قواعد لتنظيم أنشطة الدول في هذا الميدان.

ويثير استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل شبكات المعلومات الدولية والبث المباشر للفضائيات والعديد من الوسائل التكنولوجية متعددة الوسائط العديد من المشاكل القانونية على الصعيد العالمي وذلك نظراً لما تتضمنه من فوائد ومخاطر وما يمكن أن تؤدي إليه إساءة استخدام البث المباشر واستعمال شبكة المعلومات الدولية الانترنت والوسائط المتعددة من تأثير على المصالح الأساسية والحيوية للدولة وهوما يستلزم ايجاد ووضع قواعد تنظم انشطة الدول في هذا الميدان.

**مشكلة الدراسة**

تأثير تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة تتزايد بشكل كبير جداً على التشريعات والقوانين الإعلامية وباعتبارها أكثر وسائل الاتصال انتشاراً وأكثرها قوة من خلال سيطرتها ونقلها للمعلومات والافكار وملايين الصور والكلمات التي تتدفق على المتلقي والتي تشكل أفكاره وتوجهاته وآرائه وتساعد على معرفة الحقائق التي ليس بإمكانه الوصول إليها ، مما جعلها مصدر قلق وإزعاج للسلطات الحاكمة، والتي تحاول إصدار تشريعات والقوانين واللوائح التي

تنظم وتحد من الحريات المفرطة والاعتداءات الحقوقية والتشهير والسرقة والتزوير والقرصنة أو ما يعرف بالعصابات الإلكترونية الهاكرز، واعتماد مبدأ المنع والمصادرة، تفعيل عقوبتي الحبس والغرامة.

حيث أن مفهوم المشكلة العلمية " هي عبارة عن موقف أو قضية أو فكرة أو ظاهرة أو مفهوم يحتاج إلى الدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبناء العلاقات بين عناصرها، ونتائجها الحالية، وإعادة صياغتها من خلال نتائج الدراسة ووضعها في الإطار العلمي السليم"(1)

وبناء على ما تقتضيه الأصول العلمية من ضرورة ألا تنشا فكرة الدراسة العلمية من فراغ حتى لا تنتهي إلى فراغ(2)

إن مشكلة الدراسة من المسائل الجوهرية التي لا غنى عنها في مجال البحوث والدراسات الإعلامية،(3) فتحديد مشكلة البحث يحتاج إلى دقة متناهة لما لذلك من أثر في جميع خطوات البحث العلمي .(4) ويمكن تحديد مشكلة البحث في تساؤل رئيسي تسعى الدراسة للإجابة عليه من خلال جوانبه المختلفة، وبالنسبة لهذا البحث فإن مشكلة البحث تتحدد بالتساؤل الرئيسي التالي : ما مدى تأثير تكنولوجيا الاتصال على التشريعات الاعلامية؟

**أهمية الدراسة:**

تنبع مشكلة الدراسة كونها من الدراسات المهمة في مجالها ولأن موضوع الدراسة يتحدث عن تكنولوجيا الاتصال وتأثيرها على التشريعات الإعلامية المنظمة لعمل هذه التكنولوجيا فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الحديثة والجديدة ذلك بسبب التطور الذي حصل في تكنولوجيا الاتصال فهي في تطور مستمر ومتلاحق بدون توقف وكما نعلم أنه في كل فترة يتم ابتكار أجهزة اتصال متطورة في العالم.

ويمكن إيجاز أهم النقاط التي تمثل أهمية الدراسة في:

1- الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها تكنولوجيا الاتصال في هذا العصر .

2- أهمية تشريعات وسن قوانين تنظم عمل هذه التكنولوجيا المتطورة.

3- أهمية التصدي لكل مظاهر السلبية المترتبة على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

4- أهمية المحافظة على الأمن والاستقرار داخل الدولة وأمنها القومي ومصالحها العليا.

5- أهمية ملاحقة كل من يستخدم هذه التكنولوجيا في السب والتشهير والقذف والنصب والتحايل والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية والأدبية.

6- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولي التي تربط بين تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة والتشريعات والقوانين الإعلامية في ليبيا بالاضافة إلى وجود نقص واضح وملحوظ في الدراسات العربية التي تتناول مثل هذا الموضوع، وعليه يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية للمعرفة وخاصة في مجال الإعلام والاتصالات التكنولوجية.

7- شهد الواقع الصحفي في ليبيا تغيرات في مجال التشريعات المنظمة له وذلك لاختلاف أنظمة الحكم التي مرت به، وأن ما يهمنا في هذه الدراسة معرفة تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الإعلامية المنظمة لها والحرية المتاحة للإعلاميين ومدى صلاحيتها في هذا العصر وفاعلية القوانين التي تحد من انتهاك خصوصية الآخرين وتمس حياتهم الشخصية.

- كونها من بين أهم الدراسات الراهنة التي تخضع تكنولوجيا للاتصال الحديثة وتأثيرها على القوانين والتشريعات الإعلامية للدراسة والتحليل.

- عدم وجود دراسات دقيقة لهذا النوع في الإعلام الليبي والعربي مما يدعو إلى الحاجة لمثل هذه الدراسة وذلك لسد النقص في البيانات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصال وتأثيرها على التشريعات الإعلامية.

- جدية وحداثة تكنولوجيا الاتصال في ليبيا وسرعة انتشارها وتكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً وحديثاً وأهميتها من حيث مواكبة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة وعلاقتها وتأثيرها على التشريعات القانونية الإعلامية.

- يرى البحث أن هذه الدراسة من الدراسات التي تثري المكتبة الإعلامية بدراسة تحليلية حول تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الإعلامية ومن حيث الموضوع فإنه يعتبر حديثاً ولم يسبق دراسته على المستوى المحلي والعربي حسب علم الباحث.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الاعلامية المنظمة لعمل هذه الوسائل واخضاع مضامين وقوانين المطبوعات خلال فترة الدراسة إلى التحليل والتفسير والمقارنة.

1- التعرف على الكيفية التي تناولت بعض هذه التشريعات حرية التعبير، حق المعرفة وتلقى المعلومة الصحيحة، الحفاظ على سرية المصادر والتي تعد أحد أهم الحقوق التي تتطلبها الأرضية الديمقراطية للإعلام والاتصال.

2- التعرف على الحقوق والواجبات التي تختص بالإعلاميين، الكيفية التي وردت بها والهدف من هذه الواجبات وندى تلبية الحقوق لمتطلبات الإعلامي وحمايته من الأذى المادي والمعنوي والمهني.

3- التعرف على آراء عينة الدراسة هل توجد تشريعات وقوانين تنظم تكنولوجيا الاتصال الحديثة الوسائط المتعددة ومعرفة أهم مقترحاتهم بشأنها.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

1-التعريف بتكنولوجيا الاتصال وبدايات انتشارها .

2- التعريف بالتشريعات الإعلامية والقوانين والقرارات واللوائح المنظمة لعمل تكنولوجيا الاتصال.

3- التذكير بسلبيات وايجابيات الاتصال الحديثة.

4- التعرف على مدى تأثير هذه التكنولوجيا على التشريعات الإعلامية.

5- التعرف على مواكبة التشريعات الإعلامية للتطور التكنولوجي.

6- التعرف على أبرز الوسائل التكنولوجية تطوراً وتأثيراً في التشريعات.

7- الاستفادة منها في ايجاد تشريعات وقوانين تنظم التقنية الحديثة والوسائط المتعددة.

الدراسات السابقة:

إن للدراسات السابقة دور حيوي وفعال بالنسبة للبحوث العلمية، لذلك فلابد لكل بحث أن يضمن قدر الإمكان سرداً لما سبقه من بحوث سواء تلك التي تمت في ذات الموضوع المبحوث أو بالقرب منه(5)

ولقد سعى الباحث للاطلاع على الدراسات المشابهة والسابقة لموضوع "تأثير تطور تكنولوجيا الاتصال على التشريعات الإعلامية" سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الأجنبي وفي هذا الإطار رصد الباحث عدداً من الدراسات التي تدل على مدى الاهتمام الذي بدأ يلاقيه هذا الحقل من البحوث الإعلامية لدى المتخصصين والباحثين، وفيما يلي استعراض موجز لبعض تلك الدراسات:

**أولاً: الدراسات المحلية:**

**1- واقع الصحافة الإلكترونية في ليبيا** (6)

دراسة تحليلية ميدانية تناولت هذه الدراسة واقع الصحافة الالكترونية في ليبيا، وذلك من خلال معرفة آراء الصحفيين حول مدى استفادة الصحف الليبية من وجودها على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" والتعرف على آراء الجمهور من مستخدمي "الانترنت" وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج والأدوات من أجل الكشف عن واقع الصحافة الليبية الالكترونية ومدى أهمية نشر الصحف الليبية عبر شبكة المعلومات الدولية في زيادة توزيعها، وقد خلصت الدراسة على أن هناك قصوراً واضحاً في استخدام الصحف والمجلات الليبية لشبكة المعلومات الدولية، ومعرفة تأثير ذلك على زيادة انتشارها، في الوقت الذي تواجه فيه الصحافة المطبوعة خطراً مستقبلياً متمثلاً في منافسة عملية النشر الالكتروني لها. ومن ضمن أهداف الدراسة التعريف بشبكة المعلومات الدولية وتحديد أهميتها والكشف عن الوظائف التي تقوم بها، والكشف عن واقع الصحافة الليبية المنشودة عبر الانترنت، ومعرفة أثر استخدام شبكة المعلومات الدولية في انتشار الصحف الليبية والكشف عن جدوى استخدام الانترنت في الصحافة وذلك بتخصيص مواقع الكترونية للصحف الليبية والوقوف على اتجاهات القائمين بالاتصال حول استخدام الصحافة الليبية لشبكة المعلومات الدولية، والوقوف على آراء قراء الصحف والمجلات وملاحظاتهم حول استخدام الصحافة الليبية لشبكة المعلومات الدولية، ومن ثم التواصل إلى تقديم بعض المقترحات الخاصة بالصحافة الليبية التي تصدر عبر شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"

2- دراسة سمية أبوالقاسم خضر بعنوان: التكنولوجيا وأثرها في اتخاذ القرار الاستراتيجي: دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للجرارات(7)

هدفت الدراسة إلى الارتقاء بمستوى متخذي القرار في الشركات الليبية لمواكبة التطور في الدول المتقدمة في هذا المجال، بالإضافة إلى تقييم الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في اتخاذ القرار الاستراتيجي في الشركات، والتعرف على المشكلات التي تواجه استخدام التكنولوجيا الاتصالية في مجال اتخاذ القرار الاستراتيجي في الشركات ومن ثم تحول دون تحقيق الأهداف واقتراح الحلول المناسبة لها.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لوصف الواقع العملي والراهن للتكنولوجيا في الشركة موضع البحث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي تمثل في تحديد مدى تأثير التكنولوجيا على اتخاذ القرار الاستراتيجي، واعتمدت على الاستبانة والمقابلة الشخصية لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1- تستخدم الشركة التكنولوجيا بنسبة متوسطة.

2- نجاح الشركة فى نقل وتطويع التكنولوجيا مازال محدداً ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ندرة الموارد المادية المتاحة للشركة لإدامة التكنولوجيا.

3- وجود قصور في الاتباع والاهتمام بالمراحل العلمية لاتخاذ القرار الاستراتيجي .

4- تواجه الشركة عدة معوقات لاستخدام التكنولوجيا في التطور الإداري وفي مقدمتها عدم تواجد متخصصين للعمل على استخدامها.

3- دراسة نجمة خليفة الزبادي بعنوان: أثر استخدام تكنولوجيا الحاسبات على تصميم الوظيفة: دراسة ميدانية على قطاع المصارف التجارية(8)

هدفت الدراسة إلى معرفة التأثيرات المتوقعة لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا الحاسبات في المنظمة على النواحي المتعلقة بتصميم الوظيفة فيما يتعلق بالخصائص الأساسية للوظيفة والحالات النفسية لشاغلها في المصارف التجارية، ودراسة التغييرات الناتجة عن تطبيقات التكنولوجيا وما ينتج عنها من مقاومة التغيير التنظيمي داخل المصارف استخدمت الباحثة المنهج التاريخي في التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا الحاسبات على تصميم الوظيفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتحليل البيانات والمعلومات المتاحة، واعتمدت على الاستبانة لجميع المعلومات المطلوبة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1- إن استخدام تكنولوجيا الحاسبات لها تأثير على الخصائص الأساسية للوظيفة من حيث تغيير الأعمال، زيادة التغيير في المهارات وخبرات العاملين، ضعف درجة تغيير معنوية وأهمية المهام، زيادة درجة الاستقلالية.

2- إن لتطبيقات تكنولوجيا الحاسبات تأثير على الحالات النفسية لشاغلها، وينتج عن هذه التطبيقات مقاومة تغيير إدخال الحاسبات في المصارف.

4- التنظيم القانوني للصحافة في ليبيا(9)

تناولت قوانين المطبوعات والنشر التي تنظم الصحافة الليبية في الفترة من عام 1866م إلى 1996م، وتناول البحث الجرائم الصحفية في قانون العقوبات، وقدم نبذة عن المؤسسات الصحفية في ليبيا، وقد كان الهدف من الدراسة استعراض الإطار التاريخي لقوانين الصحافة في

ليبيا، وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول إذ تناول الفصل الأول التنظيم القانوني للصحافة في ليبيا خلال فترة الحكم الجمهوري والجماهيري، الفصل الثاني خصص لدراسة إصدار الصحف والفصل الثالث تناول حرية النشر، والفصل الرابع تم تخصيصه لدراسة المسؤولية الجنائية في الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات، والفصل الخامس خصص لدراسة المؤسسات الصحفية في ليبيا.

5- دراسة بعنوان: (حق الإنسان في الإعلام وأثره على الممارسة الديمقراطية)(10)

دراسة نظرية تناول البحث من خلالها الحق في الإعلام بوصفه أحد الحقوق الأساسية التي أزداد الحديث عنها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت وسائل الاتصال الجماهيري منذ ذلك الوقت تطوراً ملحوظاً سواء على مستوى الانتشار الأفقي لها، أو على مستوى الأدوات التقنية المستخدمة فيها.

وقد دخل العالم آنذاك مرحلة الحرب الباردة التي استعان فيها بوسائل الإعلام كبديل عن الطائرات والدبابات والصواريخ، إذ صار الهدف هو السيطرة على الآذان والعيون والعقول، وليس على الأرض والممتلكات، وبالتالي ازداد الاهتمام بوسائل الإعلام بوصفها إحدى أهم الأدوات القادرة على خلق التأثير المطلوب، وهو ما يفسر ظهور وانتشار ما يعرف بالإعلام الدولي الذي يتجاوز حدود الدولة التي يصدر عنها على دول أخرى، ويهدف بالتالي إلى مخاطبة دول وشعوب غير التي تصدر عنها تلك الوسائل.

وتناول الباحث التشريعات الدولية المنظمة لحق الإعلام، إذ تطرق إلى إعلان الحقوق 1688، في المملكة المتحدة، وإعلان الحقوق والحريات في الولايات المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان.

**6- كتاب بعنوان: (السياسة الإعلامية في ليبيا)**(11)

تناول المؤلف من خلال استعراض السياسة الإعلامية في ليبيا إلى الأطر والأسس التشريعية التي بنيت عليها الصحافة في ليبيا إذ قسم المؤلف التشريعات الإعلامية في ليبيا إلى عدة أنواع هى:

1- تشريعات تتصل بالمضمون ،2- تشريعات تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث تنظيمها وإدارتها وتحديد حقوقها وواجباتها. 3- تشريعات تتصل بالمهنة. 4- تشريعات إعلامية دولية. وأكدت الدراسة أن الصحافة الليبية من الناحية التشريعية تستند إلى بعض القوانين واللوائح

والمذكرات التفسيرية، والمنشورات الإدارية والتوجيهات، والتي يأتي في مقدمتها قانون المطبوعات رقم 76لسنة 1972الصادر عن مجلس قيادة الثورة(السابقة) في جماد الأولى 1392هـ الموافق 17 من يونيو 1972، وقد يتضمن هذا القانون حرية التعبير، والرقابة الملكية وحدود النشر والعقوبات للمخالفين لهذا القانون.

**ثانياً: الدراسات العربية:**

1- دراسة محمد نور برهان بعنوان: (تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينات)(12) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الثورة التقنية الحديثة في النظم الإدارية من خلال ما قدمته من ابتكارات وابداعات في مجالات عديدة كالإلكترونات الدقيقة، أقراص الليزر، البريد الالكتروني، الحاسبات الآلية المحمولة، النشر الالكتروني، شبكات الاتصالات المحلية والوطنية والدولية وغيرها.

خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أنه لهذه التقنيات تأثيراتها في النظم الإدارية، ومن أهم اتجاهات هذه التأثيرات ما يلي:

1- تعتبر تقنية المعلومات أداة فعالة لتخفيض الحجم وإعادة التنظيم .

2- يساعد استخدام تقنية المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا.

3- تساعد تقنية المعلومات على خلق قنوات اتصال جديدة من خلال شبكات الحاسبات والاتصالات.

4- تساعد تقنية المعلومات على تخليص المدراء من إعداد المهام الروتينية .

2- دراسة سعد عبدالله العنقري بعنوان: (أثر تقنية المعلومات ورفع كفاءة أداء الأجهزة الأمنية)(13) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين استخدام تقنية المعلومات ورفع كفاءة الأداء، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية التوسيع في استخدام وسائل تقنية المعلومات من قبل الأجهزة الأمنية في حال التواصل إلى نتائج تؤكد وجود أثر إيجابي لهذه الوسائل على أداء عملها.

استخدام الباحث المنهج الوصفي واعتمد على أداة الاستبيان لجمع البيانات المطلوبة لدراسته.

خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1- يرى أغلب العاملين على وسائل تقنية المعلومات في الأجهزة الأمنية أن مستوى كفاءة أدائهم يرتفع بدرجة عالية جداً عند الاعتماد على هذه الوسائل.

2- أكد أغلب العاملين في الأجهزة الأمنية على ضرورة تكثيف استخدام تلك الوسائل في أداء مهام عملهم.

3- أوضح معظم العاملين على تلك الوسائل أنهم يعانون من صعوبات أهمها:

مشاكل الأعطال الفنية الناتجة في الغالب على استخدام الخاطئ.

4- يرى معظم الجمهور المراجع للأجهزة الأمنية أن استخدام وسائل تقنية المعلومات يؤدي إلى تسهيل إجراءات الخدمات التي يرغبون في الحصول عليها بدرجة كبيرة جداً، ويعمل على تطوير أدائها ورفع كفاءتها من حيث تحقيق عناصر السرعة وسرعة الإنجاز واختصار الإجراءات.

5- هناك علاقة طردية قوية بين استخدام وسائل تقنية المعلومات وبين مستوى كفاءة أداء عمل الأجهزة الأمنية.

**تساؤلات الدراسة:**

إن الخطوة الطبيعية التي تأتي بعد تحديد مشكلة البحث هي البحث عن الحلول الممكنة لها بغض النظر عن توقع نجاح أحدها أو فشله، وإن المنهج يتكون من عدة مراحل متعاقبة توصل الباحث في النهاية إلى النتائج التي تود الوصول إليها(14)

وتعتبر مرحلة صياغة الفروض والتساؤلات من أهم المراحل المنهجية ذلك لأنها تمثل وسيلة هامة للربط بين تحليل نتائج دراسة معينة وتحليل مواقف أخرى.(15)

تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة أثر تأثير مباشر على معظم القوانين والتشريعات ولم يعد يوجد قانون جديد أو تشريع يتماشى مع التطور الهائل لهذه التكنولوجيا الجديدة والبديلة أو ما يعرف بالوسائط المتعددة.

ويمكن تحديد التساؤلات التي تدور حولها ورقة البحث وفقاً للآتي:

1- ما المقصود بتكنولوجيا الاتصال ؟

2- ما المقصود بالقوانين والتشريعات الإعلامية؟

3- هل توجد قوانين وتشريعات إعلامية تنظم عمل تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟

4- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية لتطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة على القوانين والتشريعات الاعلامية وما هي مميزاتها وعيوبها؟

5- ما هي الحقوق الواجب حمايتها في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال؟

6- ما مدى تأثير تطور تكنولوجيا الاتصال في حرية الرأي والتعبير؟

7- ما هي حقوق المؤلف وحماية الملكية الفكرية؟ ما هي القوانين التي تنظم الخصوصية والحرية الشخصية؟

8- ما مدى توفر أجهزة تكنولوجيا الاتصال الحديثة داخل المؤسسات ومراكز البحوث الإعلامية والقانونية قيد الدراسة؟

9- ما مدى استخدام تكنولوجيا الاتصال في أداء مهام المؤسسات والمراكز الإعلامية والقانونية قيد الدراسة؟

10- ما أنواع تكنولوجيا الاتصال الحديثة المستخدمة من قبل المؤسسات ومراكز البحوث الإعلامية قيد الدراسة؟

11- ما مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تحقيق أهداف المؤسسات والمراكز الإعلامية قيد الدراسة؟

12- ما هي المشكلات التي تحول دون الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تفعيل مؤسسات مراكز البحوث الإعلامية؟

13- ما هي الخطوات التي يمكن إتباعها لتحسين مستوى استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتفعيل القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لها قيد الدراسة؟

**مناهج الدراسة وأدواتها:**

إن لكل دراسة منهج علمي يسير عليه الباحث حتى يصل من خلاله إلى الحقائق، والكشف عن تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الإعلامية في ليبيا ومعرفة التشابه والاختلاف فيما بينها والخروج بنتائج حولها والتي تساعد في تقديم توصيات تسهم في وضع تصورات للتشريعات الإعلامية المستقبلية.

وتعني المنهجية مجموعة من القواعد والإجراءات التي يعتمد عليها الباحث كطرق وأساليب وأدوات التعامل مع البيانات والمعلومات ملاحظة ووصفاً وتخيلاً وتفسيراً، وصولاً إلى النتائج التي تكشف عن حقيقة مشكلة البحث(16) . والمنهج فن تطبيق الأفكار سواء للكشف عن حقيقة أو لإثبات حقيقة وبدون المنهج يصبح البحث مجرد حصر وتجميع معارف دون الربط بينها وبين استخدامها لعلاج المشكلة فيغيب بذلك الابداع العلمي(17) . والمنهج في البحوث العلمية يعني الطرق الذي يسلكه الباحث في دراسة موضوعية للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك

عن طريق مجموعة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العمليات العقلية وفق سلك محدد حتى يصل إلى نتيجة معقولة ومطلوبة(18) .

وانطلاقاً من أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على تأثير تكنولوجيا الاتصال على التشريعات الإعلامية التي طرأت والتغيرات التي حدثت والتي اسهمت فيها بشكل كبير هذه التقنية الحديثة، فإن منهجية الدراسة ستركز على استخدام المنهج الوصفي والمقارنة ومنهج المسح والمنهج التاريخي .

ويمكن حصر أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة على النحو التالي:

**1- المنهج الوصفي:**

ينتمي هذا البحث إلى فئة البحوث الوصفية الى تستهدف دراسة ظاهرة واستخدام الباحث المنهج الوصفي الذي يهتم بالدراسات التي تعني بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بوضع جماعة من الناس أو عدد من الاشياء أو مجموعة من الظروف أو أي شيء آخر يرغب الشخص في دراسته وبمعنى آخر فإن الدراسة الوصفية هي وصف الظاهرة أو المشكلة كما هي موجودة في الواقع وكثيراً ما يتضمن الوصف تفسير الظاهرة أو اختبار صحة الفرض(19)

والمنهج الوصفي لا يقتصر على جمع البيانات بل تحليلها وتفسيرها، ثم التوصل إلى نتائج تخص المشكلة العلمية، والتي قد تسهم في وضع المقترحات المستقبلية لها، وفي مثل هذه الدراسة المنهج الوصفي له طريقة ينبغي إتباعها لإيضاح مدى تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الإعلامية والقوانين الإعلامية في ليبيا.

**2- المنهج المقارن :**

يختص هذا المنهج بالمقارنة بين نتائج الدراسة التحليلية للقوانين محل الدراسة والتحليل، وحتى تتم المقارنة وفق أصول علمية يجب أن يكون التعامل مع الوحدات الكبيرة، ووجود معايير للمقارنة وتوحيد الرموز المستخدمة في المقارنة.

ومن أهم مزايا المنهج المقارنة أنه يتخطى حدود معرفة ماهية الظاهرة فمن خلال ومعرفة وجه الاتفاق والاختلاف يمكن الوصول إلى المتغيرات والعوامل التي تساعد في حدوث الظاهرة والتأكد من التأثير السببي لعوامل ومتغيرات معينة في حدوث ظاهرات معينة.(20)

واستخدم الباحث هذا المنهج لبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين أهم القوانين والتشريعات الإعلامية في ليبيا وبين الفترات ومراحل تطور الإعلام والصحافة و قانون المطبوعات.

**3- المنهج التاريخي**

إن المنهج التاريخي يهتم بعلاقة الظاهرة الإعلامية بالأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي، ويستلزم المنهج التاريخي لاسترداد الماضي بطرقة منهجية وموضوعية من خلال تجميع الأدلة، وتقويمها والتحقق من تركيبتها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الحقائق.(21)

إن أهم الخطوات المميزة للمنهج التاريخي جمع المادة ونقدها وتقويمها وتصنيف الحقائق وتحليلها، والاستفادة منها في توجيه المستقبل ولقد استخدم الباحث هذا المنهج في عرض نشأة وتطور مفهوم تكنولوجيا الاتصال الحديثة والقوانين والتشريعات المتعلقة بها وتأثير هذه التطورات التكنولوجية على القوانين والتشريعات محل الدراسة أثناء فترة الدراسة.

**أدوات جمع البيانات والمعلومات**

**1- الأسلوب المكتبي**

وهو الأسلوب الذي يهتم بمعالجة البحوث مكتبياً باستخدام الكتب والدراسات والدوريات. ومن خلال طريقة التحليل على المستوى الثاني عن طريق الملاحظة أو المشاهدة وفقاً لما يدركه الباحث ويلاحظه عقلانياً.(22)

**2- تحليل المضمون:**

يعتبر تحليل المضمون الوسيلة الأساسية للكشف عن المضمون، وقد صار هناك جدل حول تحليل المضمون، هل هو منهج أو اسلوب أو أداة، فهناك من يرى أنه منهج وهناك من يرى أنه أداة ويقف الثالث موقفاً وسطاً إذ لا يرقى إلى مستوى المنهج ولا يهبط إلى مستوى الأداة(23)

ويعرّفه بيرلسون بأنه اسلوب بحثى للوصف الموضوعي والنسقي والكمي للمضمون الظاهر لعملية الاتصال.

**3- الاستبيان "الاستقصاء"**

هى الأداة الرئيسية التي سيستخدمها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة المسحية ، فالاستبيان هو " تلك الأداة التي من خلالها يمكن التعرف على معلومات وأراء وأفكار المبحوثين حول موضوع الدراسة عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مسبقاً"(24)

قام الباحث بتصميم استمارتي لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة على ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، الأولى خاصة بالعاملين في مراكز البحوث الإعلامية والأخرى خاصة بالقانونيين

لمعرفة آرائهم حول تأثير تكنولوجيا الاتصال على التشريعات الإعلامية في ليبيا وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

**4- الملاحظة:**

استخدمها الباحث كونها خطوة ثانية من خطوات البحث لجمع المعلومات غير المكتوبة وإنما ما شاهده الباحث وأحسه في أثناء تواجده في المؤسسات موضوع البحث، فقد استخدم الباحث الملاحظة بالمشاركة التي يشترك فيها القائم بالملاحظة مع الأفراد أو المبحوثين في مواقف الملاحظة ويتفاعل معهم للوصول إلى تفسيرات هادفة لأسباب السلوك ، ومن خلال معايشة المواقف نفسها او المناقشة وتبادل الآراء(25)

**5- المقابلة:**

استخدمها الباحث في الدراسة وهي المقابلة غير الرسمية، حيث قابل الباحث معظم أفراد العينة وطرح عليهم العديد من الأسئلة التي كان يحتاج فيها إلى بعض الأدلة والمعلومات التي تخدم البحث، ووصولاً إلى الهدف الذي يبحث عنه في إجاباتهم ، ويلجا الباحث إلى أسلوب المقابلة غير الرسمية عندما يكون موضوعه الدراسي عميقاً ومتشبعاً(26) ، والمقابلة الحرة مرنة لا قيود عليها ويمكن تعديل الأسئلة وتبديلها وزيادتها أو نقصها بحسب الظروف وأوضاع المسؤولين وتشجيعهم للتعبير بحرية(27)، ويتميز هذا النوع من المقابلات بالمرونة في إدارة المقابلة، وتوجيه الأسئلة والحديث في إطار الخطط والأهداف العامة لتنظيم المقابلة، ويترك الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته بحرية كاملة، تعكس شخصيته وتجعله لا يحس بمناخ أو قيود المقابلة(28).

**مجتمع وعينة الدراسة**

**مجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

- الفئة الأولى: تتكون من كافة الإعلاميين المختصين والعاملين بمركز البحوث والتوثيق الإعلامي والمؤسسات الإعلامية للدولة والاكاديمية الليبية مدرسة الإعلام.

- الفئة الثانية: تتكون من القانونيين بالأكاديمية والجامعات والدرسين في مجال القانون والجهات التشريعية المختصة بتنظيم وسائل الإعلام.

**عينة الدراسة**

استخدم الباحث العينة العمدية في اختيار أفراد العينة بمركز البحوث والتوثيق الإعلامي قيد الدراسة، وذلك لوجود إدارة ومكاتب للتدريب والتوثيق والدراسة والبحوث بهذا المركز البحثي وبه عدد من الموظفين لإجراء الدراسة بالإضافة إلى أنه يمثل في أحد أهم المراكز البحثية في ليبيا والأكاديمية الليبية قسم الإعلام وقسم القانون .

**حدود الدراسة:**

1- الحدود المكانية للدراسة : تشمل مركز البحوث والتوثيق الإعلامي بالعاصمة طرابلس التابعة لوزارة الإعلام والثقافة والأكاديمية الليبية قسم الإعلام وقسم القانون.

2- الحدود الزمنية للدراسة : هي الفترة التي قام الباحث بإجراء الدراسة فيها ثلاث أشهر

3- الحدود البشرية للدراسة: تشمل الدراسة العاملين المختصين بمركز البحوث والتوثيق الإعلامي بالعاصمة طرابلس وأيضاً أساتذة وطلبة قسم الإعلام والقانون بالأكاديمية الليبية.

**المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالدراسة:**

**1- تكنولوجيا الاتصال الحديثة:**

فهي مظاهر التطور من الاتصال في النصف الثاني من القرن العشرين مثل ظهور تكنولوجيا العصر الحاسبات الالكترونية والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية الانترنت والبريد الالكتروني والوسائط المتعددة مثل الفيس بوك واليوتيوب وتويتر والفايبر وغيرها.

**2- القوانين والتشريعات الإعلامية:**

جاء في المعاجم أن القانون مقياس كل شيء وجمعه قوانين أي أن القانون هو التشريع، ومن هذا يمكن لنا أن نعرف التشريعات الإعلامية بأنها مجموعة من القوانين تشكل قواعد لها صفة الإلزام وتتصل بالعمل الإعلامي وهي التي تنظم عمل وطبيعة الممارسة وتضع المعايير التي تحكم ذلك النشاط.

**تعريف أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة**

**1- التكنولوجيا:**

تعرف التكنولوجيا بأنها "عبارة عن مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.(29)

**2- تكنولوجيا الاتصال:**

هي مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والادارية المتطورة المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات وتجربة تطبيق ذلك عملياً.(30)

ويقصد بتكنولوجيا الاتصال الحديثة في هذه الدراسة الأدوات والأجهزة والوسائل المتطورة المتعددة للاتصال المستخدمة في وسائل الاتصال والإعلام المختلفة لنقل المعلومات والبيانات والأخبار آلياً وبشكل فعال وتأثيرها على القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في الحاسب الآلي، الأنترنت، البريد الالكتروني، الفاكسميلي، أجهزة الهاتف النقال الذكية، الوسائط المتعددة ومواقع التواصل الاجتماعي والاتصال عبر الأقمار الصناعية.

**مواقع التواصل الاجتماعي:**

إنها أدوات اتصال تعتمد على شبكة الانترنت، تتيح للأشخاص التفاعل مع بعضهم البعض من خلال مشاركة المعلومات ومن أشهر هذه المواقع الفيس بوك، اليوتيوب، تويتر، الفايبر وغيرها

**صحافة الموبايل:**

هي صحافة الهاتف المحمول وهي شكل من اشكال الاعلام الجديد الناشئة والخاصة بسرد القصص حيث يستخدم الصحفيون الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب اللوحي من أجل جمع الأخبار وتحريرها وتوزيعها، وهي تحول جوهري في أداء عمل الصحفي.

**صحافة المواطن:**

تعرف بالصحافة التشاركية أو العامة ويطلق عليها صحافة الشارع أو الصحافة الشعبية أو الديمقراطية ويشير هذا المصطلح لعدد من الأعضاء العامة الذين يلعبون دوراً نشطاً في عملية جمع وتحليل ونقل ونشر المعلومات والأخبار وهي معنى آخر للصحافة على شبكات الانترنت ، وقد كان التحول الأبرز على المستوى الاعلامي لهذه الصحافة قد حدث في العقد الأخير، وهي شكل من أشكال الصحافة غير المهنية. وتسمى صحافة المواطن أو التشاركية أو الشارع أو الإعلام البديل أو الصحافة الشعبية أو الإعلام المفتوح المصادر والديمقراطي وغيرها.

**الإعلام البديل:**

هو الإعلام الذي يقدم معلومات بديلة عن الإعلام السائد في سياق معين سواء كان هذا الإعلام السائد تجارياً مدعوماً من الجمهور أو حكومياً ويختلف الإعلام البديل عن الإعلام السائد في

واحد أو أكثر من الابعاد التالية: المحتوى، الناحية الجمالية أساليب الانتاج أنماط التوزي والعلاقات مع الجمهور.

**الوسائط المتعددة:**

وهى عبارة عن برامج تمزج بين الكلمات والصور الثابتة أو المتحركة أو التسجيلات الصوتية أو الرسومات الخطية لعرض الرسالة وهى التي يستطيع المتلقي أن يتفاعل معها مستعيناً بالكمبيوتر.(31)

وتعتبر الوسائط المتعددة مزيج من المواد الاعلامية وهي الصوت والصورة والنص ولقطات الفيديو، فالنص المتركز حول حروف لغة ما ينقل الخبر المقروء في شكل كلمات وعلى المتلقي تصور كنة الخبر، وأبلغ منه الصورة ويقال الصورة أبلغ من ألف كلمة وكلاهما لا يقاس به أو يقارن لقطات الفيديو المتحركة وخاصة عندما تكون مصحوبة بالصوت(32)

تعريف اليونيسكو للوسائط المتعددة: إنها إندماج عدة وسائل من نص وصوت وصورة .

ويعرفها حيدر الديلمي : وناهد خليل : أنها تقنية حديثة تعمل على الجمع بين الصوت والفيديو والرسم والنص المكتوب لتقديم برنامج معين بما يحقق نوعاً من التفاعل وبين المتعلم والحاسب(33)

**3- التشريع وينقسم:**

- **التشريع السماوي:** وهو مجموعة الأوامر والنواهي والإرشادات والقواعد التي يشرعها الله تعالى والتي كما جاء بها القرآن والسنة النبوية.

- **التشريع الوضعي** : وهو ما تختاره الجماعة من النظم التي يرتضونها مرجعاً لهم والتي تستمد من الأعراف أو العرف والعادات والتقاليد.

**تشريعات إعلامية:**

وهى قواعد لها صفة الإلزام(34) وجاء هذا التعريف من منظور قانوني، وفي تعريف آخر تم وصفها بأنها "تلك القواعد التي لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الإعلامي والاتصالي ،والتي تتولى تنظيم وممارساته ووضع المعايير التي تحكم أنشطته.(35) ويقصد بها الباحث القوانين التي بموجبها ينظم العمل الإعلامي ويحدد الحقوق والواجبات للإعلاميين والقراء.

**الفاعلية:**

درجة تحقيق المنظمة للأهداف المطلوبة منها وذلك باستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لها من المجتمع.(36)

**1- التشريع:** هو فعل أو سلوك محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم معاقب على تركه، أو هو فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه.(37) .

**2- المعلومات:** وهي كل أنواع المعارف المسجلة داخل وخارج المؤسسات أي معرفة الحقائق حول حادث ما.(38)

**3- تقنية المعلومات:** وهي أساس أي نظام معلوماتي أو اتصالي حديث ويتمثل في آلة يمكنها حل المشاكل بسرعة وسهولة وبدقة وله ذاكرة يختزن فيها كميات كبيرة من البيانات ويتميز بسرعة آلية في استرجاعها عند الطلب وفقاً لبرنامج معين(39)

**4- نظام المعلومات:** هي مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع أو استرجاع أو تشغيل وتخزين ونشر المعلومات لغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة داخل المنظمة.(40)

**5- بنك المعلومات:** وهو مركز يتعامل بالمعلومات ويوثقها بشكل آلي عن طريق استخدام أجهزة الحاسب الآلي بأشكالها وأنواعها المختلفة(41)

6- قاعدة البيانات: هي مجموعة مشتركة من البيانات الهيكلية والتي تديرها رزمة برمجيات خاصة وتعرف باسم نظام إدارة قواعد المعلومات وتستخدم بواسطة عدة برامج تطبيقات.(42)

7- البرامج: هي تعليمات مكتوبة بلغة (ما) موجهة إلى جهاز تقني معقد يسمى الحاسب الالكتروني لغرض الوصول على نتيجة معينة.(43)

- الحرية الشخصية: وهي ضرورة لازمة لحفظ حياة الإنسان وكرامته وأمنه وأسراره وحريته وسلامة بدنه وذهنه لا تمنحها السلطة ولا تمنعها، ولا يحد منها سوى تعارضها مع الصالح العام المشترك المستند إلى قانون عادل وثابت.(44)

- الحق في الاطلاع: وهو حق الشخص في أن يعرف كل مضمون المعلومات المسجلة عنه في الحاسب الالكتروني وطرق معالجتها من أجل أن يمارس حقه في التصحيح إن كان هناك مقتضى لذلك(45)

– الخصوصية أو الحياة الخاصة: إنها حق الشخص بأن يحتفظ بأسرار من المتعذر على العامة معرفتها إلا بإرادة صاحب الشأن والتي تتعلق بصفة أساسية وبحقوقه الشخصية.(46)

– الأخلاق: عرفت الأخلاق كثيرة ومختلفة منها ما جاء في المعجم الوسيط نصه الأخلاق علم موضوعه إحكام قيمة تتعلق بالأعمال التي توصف بالحسن أو القبح كما جاء عن السلوك المقررة في المجتمع وعكسه ألا أخلاقي.(47)

**– حقوق الصحفيين وواجباتهم.**

تحتاج ممارسة مهنة الصحافة إلى خلق توازن بين حرية الصحافة دون قيود تحد من قيام الصحافة بمسؤولياتها تجاه المجتمع من جهة وبين حق الصحفي في الحماية المعنوية والمهنية في إطار مجموعة من الثوابت والمسؤوليات والأخلاقيات المهنية التي تحترم وتحافظ على قيم المجتمع من جهة أخرى.

وقد تناولت المواثيق الدولية هذا الجانب وذلك في وضع قواعد دولية للسلوك المهني بحيث عرضت اللجنة الفرعية لحرية الإعلام على الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16ديسمبر 1952ف وحذرت من نشر المعلومات المغلوطة لما لها من خطر على صون العلاقات الدولية، لذا فإن الأمم المتحدة تتخذ التدابير لمكافحة المعلومات الكاذبة والمحرفة، واتخاذ الوسائل التي تكفل للدولة المتأثرة بخبر كاذب أو محرف إمكانية تصحيح هذا الخبر بقدر من العلانية(48)

وقد نص المؤتمر العام لليونيسكو على ضرورة حماية الصحفيين وذلك في الإعلان الخاص بوسائل الإعلام والصادر في دورته العشرين عام 1978م إذ جاء في مادته الثانية : لا بد أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو خارجها بحماية تكفل لهم حرية أفضل لممارسة مهنتهم(49)

وعلى المستوى العربي وفي خطوة نحو حقوق الصحفيين العرب في التدريب، صدر قرار من المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين العرب عام 1969م بإنشاء المعهد القومي للصحفيين العرب ، وأقيمت فيه عدة دورات تدريبية، ولكن هذا المعهد القومي للصحفيين العرب ، قد توقف نشاطه(50)

وقد اختلفت حقوق الصحفيين وواجباتهم وفق النظم السياسية والتشريعات التي تتبناها الجهات المسؤولة ، فنجد أياً كان النظام الذي يعمل الصحفي في إطاره فلابد أن ينظر للصحفي على أنه

في الأصل صاحب رأى وضمير، وأن يتم التعاقد معه على هذه الصفة فلا يجوز أن يعامل على أنه مجرد عامل خاضع لصاحب العمل أو على أنه موظف يتدرج في السلم الإداري(51)

ويمكن تلخيص أهم هذه الحقوق فيما يلي:

1- عدم التعرض للإيذاء البدني كالسجن والاعتقال والغرامة والتعذيب والاختطاف .

2- تسهيل مهمة الصحفي في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من خلال المصادر الرسمية وعدم التحجج على تحقيق ذلك بأمور غامضة مثل الأمن العام – المصلحة الوطنية – النظام القومي وغيرها من التسميات المطاطة.

3- الحصول على الحصانة الملائمة للصحفيين وذلك لتأكيد المكانة الرفيعة لهم، ولطبيعة عملهم والتي تحتاج إلى حماية من الضغوط التي قد يتعرضون لها لإجبارهم على القيام بأعمال تتنافي مع أخلاقيات المهنة .

4- ضمان حق الصحفي في حرية التعبير ونقل المعلومات دون عراقيل ، وضمان الاحتفاظ بسير المهنة .

5- ضمان حق الصحفي في أن تتم مساءلته في حالة ارتكابه أية جريمة تتعلق بمهنته أمام نقابته أولاً ، ثم محاكمته وفق القانون.

6- التقاضي أمام محكمة مختصة بجرائم المطبوعات والنشر.

7- عدم جواز نقل الصحفي من عمله نقلاً إجبارياً ، أو تعريضه للاضطهاد من قبل رؤسائه المباشرين.

8- ضمان حق الصحفي في الحصول على المكافآت والأجر المناسب والعلاوات والمزايا التي توفر له حماية مادية من التعرض للرشوة والاستغلال.

**واجبات الصحفيين:**

على قدر ما يستحق الصحفي من حقوق، كذلك عليه التزامات يجب أن يتقيد بها أثناء ممارسته للعمل الصحفي والتي تشمل ما يلى:

1- مسؤوليات والتزامات تختص بالمهنة والتي تتمثل فيما يلي:

-الالتزام بالدقة في نقل الأنباء دون تشويه أو تحريف أو أي إخفاء لحقائق لا مبرر لها.

- التقيد بالصدق والموضوعية وعدم الخلط بين الخبر والرأي قدر الإمكان.

– احترام زملاء المهنة، والعمل على أن تكون الكتابات عادلة ودقيقة وخاصة للمراسلين الذين يعملون خارج بلدانهم الأصلية.

– التأكد دائماً من صحة الخبر من خلال استيفاء المعلومات من مصادرها وبالطرق المشروعة.

– عدم استخدام أو استغلال المهنة للمنفعة الشخصية أو الارتزاق الذي يسي بدوره إلى سمعة المهنة.

2– مسؤوليات والتزامات تختص بأخلاقيات المهنة والمجتمع وتتمثل في الآتي:

– التحلي بأخلاق عالية والامتناع عن كل ما يسئ إلى المهنة .

– احترام الأديان وعدم تحقير المذاهب والطوائف ، وعدم نشر ما من شأنه إثارة الفتنة بين الطوائف والمذاهب.

– عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد أو العائلات والتشهير بهم أمام الرأي العام .

– العمل على احترام كرامة البشر.

– عدم نشر ما من شأنه أن يسئ إلى أخلاقيات المجتمع وعاداته وقيمه.

– عدم التحريض على العنف، أو إثارة الحقد بين القوميات أو الطوائف الدينية.

– عدم الاتهام بالباطل أو القذف أو السب أو انتحال أراء الآخرين ونسبتها لنفسه.

**نظريات الدراسة:**

إن النظرية هي التي تحدد للباحث ما يجب أن يقوم به ويفعله من اجراءات وخطوات(52) واستند الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من النظريات التي أرى أنها تتفق مع مشكلة وأهداف الدراسة كونها تقدم لنا طريقة الأمثل للتفكير وفي تحقيق الأهداف والتأثير المتبادل ومن أهم هذه النظريات:

**1– نظرية الاستخدامات والإشباعات:**

حيث رأى الباحث أنه من الضروري أن يعتمد على نظرية علمية إعلامية مناسبة تتجز بمقتضاها وتسير هذه الدراسة، وذلك على أساس أن النظرية هي التي تحدد للباحث ما يقوم به أو ما يفعله من إجراءات وخطوات.(53) وعليه فإن الباحث في هذه الدراسة اعتمد على نظرية الاستخدامات والاشباعات حيث تحقق هذه النظرية عدة أمور عند استخداماتها الإعلامية منها:

وضع وتفسير ونقد وتوحيد القوانين لتتناسب مع البيانات بالاضافة إلى التوجيه لاكتشاف قوانين وتعميمات جديدة وأكثر قوة، تنظيم المعلومات وتركيزها. ويمكن توظيف نظرية الاستخدامات

والإشباعات لخدمة أهداف الدراسة وذلك بالنظر إلى الإشباع الذي تقدمه تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيرها على التشريعات والقوانين الإعلامية ومعرفة كل ما يتعلق بالتشريعات في ليبيا وغيرها من البلدان. ويمكن التعرف على أهمية تكنولوجيا الاتصال على حياة الأفراد والمؤسسات الإعلامية.

**2- نظرية المسؤولية الاجتماعية:**

إن جوهر هذه النظرية يشير إلى ضرورة تحلي رجل الإعلام بقسط من الشعور بالمسؤولية إزاء المجتمع الذى يعمل فيه فلا وجود لممارسة الحرية المطلقة على حساب المجتمع وقيمه وتقاليده والذوق العام، ولا يتطرق في التضييق على حرية الإعلام إلى الحد الذي يجعله يقع في دائرة السلطة المطلقة، (54) فالمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام حلت محل حرية وسائل الإعلام، إذ أن تحقيق غاية هذا النظام الإعلامي المثالي المرتبط بمسؤولية وسائل الإعلام تجاه المجتمع يفرض بالضرورة قدراً من السيطرة على هذه الوسائل، حتى يظل النظام الإعلامي مسؤولاً أمام المجتمع.(55) وبذل الباحثون في مجال الإعلام جهوداً كبيرة من أجل تثبيت وإرساء دعائم نظرية المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية من خلال إصدار القوانين التي تضمن حماية حرية الرأي للأفراد والجماعات والإعلاميين وقادة الفكر ووضع السياسات والخطط المحكمة لترشيد العمل الإعلامي في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية،(56) حيث إن هذه النظرية تدخل ضمن إطار هذه الدراسة من حيث أنها اهتمت بحرية وسائل الإعلام ضمن مسؤولية هذه الوسائل تجاه قيم وعادات وتقاليد المجتمع والأعراف التي هي بمثابة تشريعات وقوانين تنظم المجتمع ووسائل الإعلام المختلفة.

**3- نظرية حارس البوابة:**

تقوم هذه النظرية على اساس وجود نقاط (بوابات) تقع بين وسائل الإعلام والمادة الإعلامية والجمهور المستهدف حيث يتم اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج، وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في الوسيلة الإعلامية، وتظهر سلطة الفرد أو الأفراد على الرسالة هل ستنقل بنفس الشكل أو بعد إدخال تعديلات عليها، وهنا تظهر أهمية من يريدون هذه النقاط والبوابات في انتقال المعلومات، حيث تتعرض الرسالة الإعلامية للإلغاء والحذف والتحوير والإضافة خلال مسيرتها من قبل أفراد يتمتعون بهذا الحق من المكان الاستراتيجي الذي يتمتعون

به، والذي كفلته لهم القوانين، أي : حق السيطرة على المادة الإعلامية ، إذ يصبح لهم حق اتخاذ القرار فيما سيمد من خلال بوابته.

**عرض وتحليل نتائج الدراسة:**

جدول رقم (1) يبين نسب العاملين في المؤسسات الإعلامية والقانونية عينة الدراسة:

| ماهي المؤسسة التي تعمل بها؟ | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مركز البحوث والتوثيق | | الاكاديمية / قسم الإعلام | | الاكاديمية/قسم القانون | | |
| العدد | % | العدد | % | العدد | % | المجموع |
| 40 | %57 | 13 | %18 | 17 | %24 | |

يظهر الجدول (1) أن معظم أفراد العينة هم من العاملين في مركز البحوث والتوثيق الإعلامي طرابلس إذ بلغت نسبتهم (57%) من مجموع أفراد العينة العشوائية المختارة للدراسة ، وجاءت نسبة 24% من عينة الدراسة للعاملين في المجال القانوني والتشريعي بالأكاديمية الليبية قسم القانون، وبلغت نسبة أفراد العينة من العاملين في الاكاديمية قسم الاعلام 18%من مجموع عينة الدراسة . حيث يرى الباحث أن مركز البحوث من المؤسسات الاستراتيجية والعلمية التي تقدم الاستشارات العلمية المتخصصة والتي توثق كل ما يتعلق بمجالات الإعلام

**جدول رقم (2) يبين الفترة التي قضاها أفراد عينة الدراسة في مجال عملهم بالمؤسسة**

| س2 ماهي سنوات الخبرة في ممارسة العمل بالمؤسسة؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| سنة | أكثر | سنة | أكثر | المجموع |
| 7 | 63 | %10 | %90 | 70 |

يبين الجدول السابق سنوات الخبرة في ممارسة العمل بالنسبة لأفراد عينة الدراسة وعن المدة التي قضاها العاملون في مؤسساتهم حيث يظهر الجدول (2)أن نسبة (90%) منهم قد قضوا أكثر من سنة في عملهم وهي نسبة طبيعية وذلك يعود إلى أن هذه المؤسسات بدأت عملها منذ فترة طويلة داخل ليبيا ، وأن نسبة (10%)منهم قضوا سنة أو أقل من سنة وهذا يدل من وجهة رأى الباحث على أن المؤسسات احتفظت بكادرها منذ نشأتها وأتاحت الفرصة لتوظيف لعدد من الكفاءات الجديدة ما يدل على حرص إدارة المؤسسة على العاملين فيها ودعمهم بعناصر جديدة ما يدل على حرص إدارة المؤسسة على العاملين فيها ودعمهم بعناصر جديدة تساعدهم على القيام بالعمل.

**جدول (3) يبين نسبة أفراد العينة الذين يجيدون استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصال الحديثة الوسائط المتعددة.**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 59 | 11 | %85 | %15 | %100 |

يبين جدول (3) أن الذين يجيدون استخدام تكنولوجيا الاتصال أو الحاسوب أو الوسائط المتعددة بلغت نسبتهم (85%) وكانت إجابات البقية بأنهم لا يجيدون استخدام الحاسوب والوسائط المتعددة تكنولوجيا الاتصال الحديثة ونسبتهم (15%)، وهذا يدل على أن هناك تطوراً في هذا الجانب فنسبة الذين لا يجيدون استخدام الحاسوب تعتبر قليلة مقارنة بأفراد العينة الذين يجيدون استخدام هذه التقنية ويدل على انتشارها واستخدامها من افراد عينة الدراسة، ويدل على أن هذه المؤسسات قد ادخلت تكنولوجيا الاتصال والحاسوب الى المؤسسة وعلمت على تأهيل العاملين بها على استخدام الحاسوب وأن كانت قد أهملت بعض الشرائح والفئات من التأهيل كما تظهر في النتيجة بالجدول .

جدول (4) يبين نسبة الذين يفكرون بتعلم مهارات الحاسوب وتكنولوجيا الاتصال الحديثة والوسائط المتعددة.

| هل تفكر بتعلم تطوير مهاراتك في استخدام الحاسوب والوسائط المتعددة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 29 | 2 | 93.5 | 6.5 | 31 |

والجدير بالذكر أن الذين لا يستخدمون تكنولوجيا الاتصال الحديثة أو الحاسوب قد تم سؤلهم عن امكانية تعلم استخدامه، والجدول رقم(4) يظهر أن نسبة( 93.5% ) من افراد العينة يفكرون بتعلم وتطوير مهاراتهم في هذه التقنية، والبقية لا يفكرون بالتعلم ونسبتهم (6.5%) وأن نسبة من يفكرون بتعلم استخدام تكنولوجيا الاتصال هي نسبة ممتازة وتدل على وعيهم بأهمية ومكانة استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة في مجال عملهم وحياتهم اليومية.

**جدول (5) يبين نسبة الذين ساهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير مهارتهم التخصصية في المجال القانوني التشريعي والإعلامي.**

| إذا كنت تجيد استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة فهل ساهمت تكنولوجيا الاتصال في تطوير مهارتك التخصصية في مجال التشريعات الاعلامية؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 37 | 2 | %94.2 | %5.1 | 39 |

عن أثر استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير مهارات العاملين أفراد العينة المختارة يبين الجدول (5) أن الذين أجابوا بالإيجاب بلغت نسبتهم (94.9%) أما البقية فقد أشارت بالنفي ونسبتهم (5.1%) وتجدر الإشارة هنا إلى أن النسبة التي استفادة من تعلم التقنية الاتصالية في تطوير مهاراتهم التخصصية في مجال التشريعات الإعلامية وغيرها كانت مرتفعة وتتوافق هذه النتيجة مع إدراك العاملين بالمؤسسة عن أهمية تأثير هذه التكنولوجيا على تخصصهم الدقيق.

**جدول(6) يبين إقامة المؤسسة لدورات تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة.**

| هل شاركت في دورات تدريبية في المؤسسة لتطوير مهاراتك الاتصالية؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 40 | 30 | %57.1 | %42.9 | 70 |

إن للدورات التي تقدمها المؤسسات أثر كبيراً في تطوير مهارات العاملين فيها بأستخدام تكنولوجيا الاتصال والحاسوب في إطار التخصص وكان هذا الإطار في السؤال الآتي والذي يبين الدورات التي أقامتها المؤسسة لتطوير مهارات اعضائها والعاملين فيها، ويظهر الجدول أن نسبة (57.1%) شاركوا في هذه الدورات وأن نسبة (42.9%) لم يشاركوا في هذه الدورات التخصصية المهنية والتي أقامتها المؤسسة.

وتشير اجابة افراد العينة الى أن هناك صعوبات تحول دون مشاركة العاملين في الدورات التدريبية واخذت هذه الاجابات ثلاث محاور:

1- المحور الاول: يتمثل في قيادة المؤسسة ويرى المبحوثون أنها السبب في قلة الدورات لتطوير الأداء الإعلامي والتشريعي باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة ويرجح البعض منهم ذلك إلى تجاهل أو عدم معرفة القيادة بأهمية استخدام العاملين هذه التكنولوجيا في العمل

الإعلامي والقانوني التشريعي ، ويرى آخرون أن قيادة المؤسسة وأصحاب القرار لا تريد إنفاق المال على هذه الدورات، ويعتبر البعض أن القيادة والمسؤولين لم تدخل تكنولوجيا الاتصال الحديثة والمتطورة على المؤسسات التي يرأسنها ويديرونها واكتفت به في قسم واحد فقط مثل طباعة الرسائل أو الشؤن المالية والمرتبات .

2- المحور الثاني: وهو الجانب الفني، حيث يرى المبحوثون أن عدم وجود متخصصين داخل المؤسسة هو سبب قلة هذه الدورات التدريبية ويؤكد البعض أن ذلك يعود إلى عدم وجود مركز متخصص داخل المؤسسة، ويشير البعض إلى قلة الأجهزة الحديثة والامكانات المادية للمؤسسة هي سبب قلة الدورات التدريبية المتطورة الحديثة والمواكبة الى آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة .

3- المحور الثالث: هو العاملين واعضاء المؤسسة أنفسهم من اعلاميين وقانونيين ، إذ يرى الكثير من المبحوثين أنهم لا يعملون على تطوير ورفع قدراتهم ومهاراتهم في مجال التقنية الاتصالية ويركنون الى التقاعس والكسل ، ويطالبون مؤسساتهم بإقامة مثل هذه الدورات وبعض المبحوثين يرى السبب هو انشغالهم بالأعمال اليومية والروتينية وازدحام وقت العمل لديهم والمتطلبات الاسرية والاجتماعية يحول دون تأهيلهم تقنياً.

**الجدول (7) يبين نسبة المشاركين في دورات تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة خارج ليبيا.**

| هل شاركت في دورات تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصال خارج ليبيا | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 7 | 63 | %10 | %90 | 70 |

السؤال الذي يتعلق بالتدريب داخل المؤسسات التابع لها افراد العينة حيث أراد الباحث أن يرى نسبة الذين تدربوا خارج ليبيا على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة كما وضح الجدول (7) إذ وجد الباحث أن نسبة (10%) فقط شاركوا في دورات تدريبية خارج ليبيا والبقية أجابوا بعدم مشاركتهم وبنسبة عالية كانت (90%)، وتعود قلة نسبة المشاركين في الدورات خارج ليبيا على استخدام تكنولوجيا الاتصال وتقنية الحاسوب والانترنت (الوسائط المتعددة) إلى قلة في دعوات المؤسسات الخارجية الموجهة في الوطن العربي وعدم اهتمام القادة والمدراء اصحاب القرار بهذه

الدورات، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات الإعلامية الاتصالية العربية تقوم بدعوة الإعلاميين العرب للمشاركة في دورات تدريبية تقنية، ولكن هذه الدورات قليلة جداً وبسبب العلاقات والتعاون بين هذه المؤسسات .

**جدول (8) يبين نسبة الذين يجيدون تصفح الانترنت.**

| هل تجيد تصفح واستخدام م الانترنت؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 44 | 26 | %26 | 37.66 | 70 |

ان استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في العمل الإعلامي والقانوني التشريعي وجميع المجالات أصبح اليوم هو السائد في الوظائف والاعمال لما يمثله الانترنت من وسيط اعلامي وتشريعي يحوي كل الوسائل الاتصالية والتشريعية، فهو بنك للمعلومات والاستشارات والتفاعل والاتصال والتواصل ومعرفة آخر المستجدات بالصوت والصورة وفي نفس وقت حدوثها، حيث يظهر الجدول (8) أن الذين يجيدون استخدام شبكة الانترنت من العاملين في المؤسسات بلغت نسبتهم (62.86%) منهم والبقية اجابوا بالنفي كانت نسبتهم (37.14%) وتتوافق نسبة الذين يجيدون تصفح الشبكة مع نسبة الذين استخدام الحاسوب في السؤال الرابع وان كانت نسبة الذين يجيدون تصفح الانترنت أكثر من نسبة الذين يجيدون استخدام الحاسب (62.8%) مقابل (55.7%) فإن ذلك يعود إلى سهولة تصفح الانترنت فالتصفح لا يحتاج الى حفظ عنوان الموقع وتقليب الصفحات.

تبين أن الذين أجابوا بـ(لا)في السؤال السابق وضعت اجابتهم في ثلاثة محاور كالتالي:

1- ضيق الوقت ويرى المبحوثون أن ازدحام وقتهم بالعمل يمنعهم حتى من الذهاب الى مقاهي الانترنت المتوفرة بشكل كبير .

2- قلة إقامة المؤسسة دورات تدريبية على تصفح الانترنت واستخدامه ويرى المبحوثون ان ذلك يعود الى عدم تمكنهم من تصفح الانترنت.

3- الظروف المادية الصعبة التي يعيشها المبحوثون تمنعهم من تصفح الانترنت في المقاهي أو امتلاك هذه التقنية التي تتطلب المال.

**الجدول (9) يبين نسبة الذين تتاح لهم خدمة الانترنت داخل مؤسستهم.**

| هل تتاح لك خدمة تصفح الانترنت في المؤسسة؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 16 | 54 | %22.86 | %77.14 | 70 |

من المؤكد ان اتاحة المؤسسات الاعلامية والقانونية والمراكز البحثية خدمة التصفح الانترنت داخلها يساعد الفرد او الموظف على الاقتراب اكثر من الانترنت ومعرفة اسرار الشبكة وخفاياها ومعرفة المواضيع الجديدة في أثناء التصفح ويتيح ذلك للإعلاميين والقانونيين وغيرهم الاستخدام الامثل للشبكة خصوصاً في البلدان التي يكون أجر استخدام الشبكة مرتفعاً، فإن ذلك قد يعوق الإعلامي أو القانوني من التصفح، فتقوم المؤسسة بإتاحة هذه الخدمة مجاناً للعاملين فيها. وفي الإطار كانت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب (22.86%) والبقية أجابوا بالنفي وبلغت نسبتهم(77.41%) ، وتجدر الاشارة إلى أن نسبة من أتيح لهم التصفح داخل مؤسساتهم قليلة ويرجع ذلك إلى قلة الأجهزة المعدة لذلك وضعف البنية الاتصالية والربط بشبكة المعلومات الدولية وعدم وجود قاعات توضع بها أجهزة تكون مخصصة لهذا الغرض.

**جدول (10) يبين الوقت الذي يقضيه افراد عينة الدراسة في تصفحهم للإنترنت داخل مؤسساتهم .**

| إذا كان الجواب بنعم فكم من الوقت تقضيه في اليوم أمام الإنترنت متصفحاً | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| ساعة | أكثر | ساعة | أكثر | |
| 11 | 5 | %68.8 | %31.2 | 16 |

لقد لوحظ أن الذين تتاح لهم الفرصة لاستخدام شبكة الانترنت كما يوضح الجدول (10) أن نسبة (68.8%) ، والوقت المتاح لهم في الاستخدام هو ساعة واحدة، أما الذين أتيحت لهم فرصة التصفح أكثر من ساعة فبلغت نسبتهم (31.2%) ، ويرى الباحث أن ساعة واحدة في اليوم لا تكفي الفرد والمتخصص في مجال الاعلام والقانون بتصفح المواد والاخبار والمعلومات التي يريد قراءتها، فقلة الوقت هذه تسبب تقلصاً في المواضيع وقلقاً في أثناء الاستخدام من الانتهاء الوقت.

**جدول (11) يبين مدى استفادة افراد العينة من الاعلاميين والقانونيين من شبكة الانترنت في مجال عملهم.**

| هل استفدت من الانترنت في تطوير أداء عملك؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 44 | 26 | %26.9 | %37.1 | 70 |

ان شبكة الانترنت هي مصدر من مصادر المعلومات المهمة الحديثة في الوقت الحاضر، وكذلك هي وسيط إعلامي ومرجع استشاري للتشريعات القانون يضم وسائل الاعلام المختلفة والوسائط المتعددة وارشيف للمعلومات والمواد والنصوص القانونية ووسيلة نقل وتفاعل للمعلومات بين المؤسسات والمراكز البحثية تمثل بذلك رجع الصدى التفاعلي، وفي هذا الصدد يبين الجدول (11) تأثير الانترنت على تطوير العمل الاتصالية والاعلامي والقانوني فقد أجاب نسبة (62.9%) من العاملين أنهم استفادوا من الانترنت في تطوير عملهم ، والبقية أجابوا بالنفي وبلغت نسبتهم (37.1%) .

يلاحظ أن الذين أجابوا بالإيجاب كانت نسبتهم تتوافق مع نسبة الذين يجيدون تصفح الانترنت في السؤال (9) وهى نسبة تدل على التأثير الفعلي لتصفح الانترنت على العمل داخل المؤسسة.

**جدول (12) يبين نسبة افراد العينة من الاعلاميين والقانونيين الذين يشعرون بانعكاس خدمة الانترنت ايجابياً على العمل في مؤسساتهم.**

| هل تشعر بأن خدمة تكنولوجيا الاتصال (الانترنت)قد انعكست ايجابياً على عملك؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 44 | 26 | %62.9 | %37.1 | 70 |

يوضح الجدول السابق أن إيجابية الانترنت في العمل الاعلامي والقانوني تكاد تطغى على أية سلبيات تظهر من هذا الاستخدام، وأن وجود خلفيات عميقة مركزة للأخبار والمعلومات والاستشارات والتحليلات والاستطلاعات مدعمة بالأرقام والحقائق المتسلسلة تدل على دقة في المصدر وترتيب دقيق وسريع في التعامل معه ومن غير المعلوم وجود شبكة غير الانترنت قادرة على الاجابة عن معظم الأسئلة التي يطرحها المتخصصين في مجال الإعلام والقانون على المواقع البحثية ويجاب عليها بسرعة لا تصدق، فهذه الشبكة ابرزت الحقائق والمعلومات ووفرتها ما عكس ذلك ايجابياً على العمل الاعلامي والتشريعي القانوني وعلى المتخصص والموظف بحد

ذاته، فهو بواسطة الانترنت يستطيع أن يجمع من المعلومات والحقائق ما لم يكن يقدر عليه في السابق بالإضافة إلى ذلك فهو يستطيع أن يسترشد بموضوعات مشابهة لموضوعه من الموضوعات والقضايا والمسائل المنشورة في الصحف والمجلات والكتب عبر مواقعها على الشبكة الدولية. يظهر الجدول (12)أن معظم الاعلاميين والقانونيين افراد العينة العاملين في المراكز البحثية والجامعات والاكاديمية الليبية فئة عينة الدراسة يشعرون ايجابياً بأن تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الانترنت) قد انعكست ايجابياً على عملهم وتخصصهم العلمي، فبلغت نسبتهم (62.9%)، والبقية أجابوا بالنفي، وتتوافق هذه الاجابة مع السؤال13،17.

**جدول (13)يبين نسب المواد التي يتصفحها المتخصصون الاعلاميين والقانونيين في مؤسساتهم عبر الانترنت.**

| ما هي الموضوعات التي تتصفحها عبر الانترنت؟ | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاخبار | | السياسة | | الثقافية | | التشريعية | | المقالات | | العلمية | | الرياضية | | الدينية | | الاقتصاد | |
| ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| 61 | %87 | 26 | %37 | 17 | %24 | 17 | %24 | 12 | %17 | 9 | %12 | 8 | %11 | 6 | %8 | 5 | %7 |

الجدول السابق يبين المواد التي يبحث عنها افراد عينة الدراسة من متخصصين في مجال الاعلام والقانون في شبكة الانترنت، فقد تبين من الجدول أن الأخبار جاءت في المرتبة الأولى، إذ كانت نسبتها (87%)، والموضوعات السياسية بلغت نسبتها (37%)والموضوعات الثقافية نسبتها (24%)، والقانونية والتشريعية كانت نسبتها (24%)، والمقالات كانت نسبتها (17%) أما الموضوعات العلمية فجاءت نسبتها (12%)وكذلك الموضوعات الرياضية بلغت نسبتها (11%)، وحصلت الموضوعات الدينية على نسبة (8%)، والاقتصادية (7%)وتتوافق النسب اعلاه مع نسب العاملين في الاقسام والمراكز البحثية والاكاديمية في الجدول رقم (4) إذا ما قارنا بين أعلى نسبة وكانت الأخبار وأقل نسبة للموضوعات الاقتصادية فإن ذلك يدل على اهتمام افراد العينة بالأخبار، وإعطائها مساحات أكبر على صفحات المطبوعات الصادرة عنها، أما الموضوعات الاقتصادية فهي قليلة بالنسبة للتصفح الى حد ما، ربما يرجع الى عدم نشر مثل هذه الموضوعات بشكل كبير على مواقع الشبكة مقارنة بالأخبار والموضوعات السياسية وغيرها، ولكن هذا لا ينقص من قيمتها وفائدتها بالنسبة للمؤسسات، ولكن قلة المواد المنشورة عن الموضوعات الاقتصادية هي التي أدت الى ذلك.

**جدول (14)يبين المعوقات التي تواجه العاملين الإعلاميين والقانونيين في التعامل مع تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الانترنت)داخل مؤسساتهم.**

| ما هي المعوقات التي تواجهكم في التعامل مع تكنولوجيا الاتصال (الانترنت)في مؤسستكم؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| إدارية | فنية | إدارية | فنية | |
| 48 | 22 | %68.6 | 31.4 | 70 |

جاءت نتائج الجدول السابق عن المعوقات التي واجهت العينة المبحوثة في تعاملها مع الانترنت داخل المؤسسة، يظهر الجدول (14) أن المعوقات الإدارية بلغت نسبتها (86%) وجاءت بالمرتبة الاولى، أما المعوقات الفنية فقد جاءت بالمرتبة الثانية وبنسبة (31.4%)وتتمثل المعوقات الإدارية بالمحسوبية في التعامل مع الانترنت، أيضاً ضعف الخطط والبرامج لتأهيل كافة المتخصصين على استخدام التقنية الحديثة.

وتمثل المعوقات الفنية في قلة المتخصصين لتدريب العاملين على التعامل مع تكنولوجيا الاتصال الحديثة والبطء في توفير المعلومات المطلوبة من الشبكة وعدم باشتراك المؤسسة بمزود خدمة وعدم ادخال تقنية الاتصال الرقمية الحديثة التي توفر السرعة والجودة العالية وأحياناً يقتصر الاتصال بالشبكة من خطوط الهاتف العادية.

**جدول رقم(15)يبين قدرة المؤسسة على المنافسة الاعلامية بعد ادخال تقنية تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟**

| هل ترى ان المؤسسة اصبحت قادرة على المنافسة الاتصالية بعد ادخال التقنية الحديثة؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 54 | 16 | %77 | %23 | 70 |

ان المنافسة الاعلامية والتكنولوجيا الاتصالية بين المؤسسات المختلفة تعد من أبرز المظاهر في الوقت الحاضر، خصوصاً مع وجود مساحة من الحرية والتدفق المعلوماتي الذي نتج عن ظهور شبكة الانترنت التي زادت من حدة هذه المنافسة، وبناء على ذلك يوضح الجدول (15) قدرة المؤسسة وافراد العينة على المنافسة بعد ادخال تقنية الاتصال ، وكانت نسبة (77%)من افراد عينة الدراسة قد أشارت بالإيجاب ، فإن المؤسسة أصبحت قادرة على المنافسة ، والبقية أجابت بالنفي وبنسبة (23%)ويبدو أن الذين أشاروا بالإيجاب نسبتهم ذات أهمية وتدل

على إدراك افراد العينة ومؤسستهم العاملين فيها على اهمية نقطتان هما كيفية المنافسة والقدرة على الاستفادة من التقنية الحديثة في الوصول اليهما.

**جدول (16)يبين وجود قوانين وتشريعات تنظم عمل تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الوسائط المتعددة)**

| هل توجد تشريعات وقوانين اعلامية تنظم عمل تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العدد | | النسبة المئوية | | المجموع |
| نعم | لا | نعم | لا | |
| 7 | 63 | %10 | %90 | 70 |

تبين نتائج الجدول السابق عن السؤال الذي تركز حول هل توجد تشريعات وقوانين تنظم عمل تكنولوجيا الحديثة الوسائط المتعددة، أو الانترنت داخل المجتمع وفي المؤسسة، حيث أراد الباحث أن يرى ويعرف نسبة الذين أكدوا والذين ينفون بوجود تشريعات قانونية وهو السؤال المحوري والرئيسي في البحث والدراسة عن ما مدى تأثير تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التشريعات الاعلامية وهل توجد تشريعات تنظم عمل هذه التكنولوجيا الحديثة الانترنت ووسائطها المتعددة ومواقعها الاجتماعية المختلفة في المجتمع ومؤسساتكم القانونية والاعلامية وضح ذلك الجدول (16)إذ وجد الباحث أن نسبة (10%) منهم اجابوا بأنه توجد تشريعات قانونية في المجتمع والبقية أجابوا بعدم وجود تشريعات قانونية اعلامية تنظم تكنولوجيا الاتصال وبلغت نسبتهم (90%) وهذه النسبة تأكد بأنه لا توجد تشريعات تنظم عمل وسائل الاتصال التكنولوجيا الحديثة وقوانين جديدة حديثة صادرة بالخصوص ، وتجدر الإشارة بأن معظم التشريعات الموجودة هي قبل ظهور التقنية الحديثة وهي قديمة لا تصلح للعمل بها في هذا الزمان والوقت الذي نعيش فيه، ان فكرة الدراسة جاءت من منطلق ايجاد تشريعات وتقديم مشروع واقتراحات وقوانين تنظم عمل التكنولوجيا الحديثة الوسائط المتعددة في المجتمع.

**جدول (17) يبين نسبة استفادة المؤسسة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العمل الاعلامي والتشريعي القانوني.**

| ماذا استفادت مؤسستكم بعد إدخال تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟ | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | استطاعت ان تتواصل مع الجمهور بشكل افضل | التكرار | النسبة المئوية |
| | | 44 | %62.8 |
| 2 | السرعة في الحصول على المعلومات وسرعة نشرها | 44 | %62.8 |
| 3 | ازدادت اعداد المطبوعات الالكترونية عبر مواقع المؤسسة على شبكة المعلومات (الانترنت) | 33 | %47.1 |
| 4 | استطاعت المؤسسة أن تتعاون مع المؤسسات والمراكز الاخرى والتبادل في المجال العلمي الاعلامي والتشريعي | 28 | %40 |

جاءت نسبة (62.8%) من افراد عينة الدراسة حيث اقروا بأن مؤسستهم استطاعت أن تتواصل مع الجمهور بشكل أفضل وأحسن من ذي قبل، وأشارت نسبة (62.8) إلى أن المؤسسة استطاعت أن تحصل على معلومات بسرعة، وقدرتها على نشرها ايضاً بسرعة، أما الخيارات الأخرى، فهي كما يوضحها الجدول، ويلاحظ أن النسب المتحققة للخيارات تدل على وعي المبحوثين وإدراكهم للفائدة التي حصلت عليها المؤسسة. ومن الواضح أن المؤسسات والمراكز الاعلامية والقانونية التي تستخدم التقنيات لغرض جعلها أكثر قدرة على استخدامها والمنافسة الإعلامية والتشريعية وأكثر تواصلاً مع الجمهور بسرعة كبيرة، حيث أن الجدول يوضح استفادة المؤسسة من إدخال التقنية الحديثة في العمل الاتصالي التشريعي .

**جدول(18) يبين فوائد النشر الالكتروني عبر تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الانترنت) .**

| ما هي فوائد النشر الالكتروني للمؤسسة عبر مواقعها على شبكة المعلومات الدولية | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | استطاعت المؤسسة التواصل مع الجمهور في الداخل والخارج | التكرار | النسبة المئوية |
| | | 65 | %92 |
| 2 | زيادة عدد قراء المطبوعات الالكترونية الصادرة عن المؤسسة عبر شبكة الانترنت | 44 | %62 |
| 3 | استفادة المؤسسة من حرية التدفق المعلوماتي التي اتاحتها التقنية الحديثة | 24 | %34 |
| 4 | تخلصت البحوث والمقالات والمنشورات الصادرة من المؤسسة من مقص الرقيب (حارس البوابة) | 28 | %36 |

ان النشر الالكتروني له العديد من المميزات والفوائد للمؤسسات الاعلامية والقانونية التشريعية والمراكز البحثية والاكاديمية والجامعات، فقد ثم توحيد السؤال الى المبحوثين افراد عينة الدراسة حيث اجابوا ما نسبتهم (92%)أن النشر الالكتروني ساهم بشكل فعال في تواصل المؤسسة أو المركز البحثي مع جمهورها في الخارج والداخل، وأشار ما نسبته (62%) أن النشر الالكتروني ساعد على زيادة قراء المطبوعات والمنشورات الالكترونية الصادرة عن المؤسسة عبر مواقعها في الشبكة الدولية ومجلاتها الالكترونية التي تصدر بشكل دوري ومستمر ومنتظمة وهناك العديد من الاعداد الصادرة .

**نتائج الدراسة:**

1- ان افراد عينة الدراسة قد استفادة بشكل كبير من التطورات الراهنة والحديثة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة والوسائط المتعددة مما أدى إلى زيادة فاعلية ادائهم لمهامهم ووظائفهم وتطويرها والحصول على المعلومات والسرعة في التواصل والانتشار مع المجتمع والمجتمعات الاخرى.

2- اظهرت نتائج الدراسة ان هناك قصوراً في إقامة دورات تدريبية في المؤسسات التابع لها افراد عينة الدراسة في المراكز البحثية والاكاديميات والجامعات على استخدام العاملين بها تكنولوجيا الاتصال الحديثة سوء في الداخل أو الخارج الامر الذي جعل الاستفادة من التقنية الحديثة والحاسوب لا تتعدى نصف عدد العاملين أو أقل من ذلك العدد.

3- هناك غياب لمراكز البحوث العلمية وتهميش ممنهج وواضح في عدم تلقي الدعم المالي والتقني على مستوى المجتمع، مما جعلها تتراجع وتفتقر إلى الامكانات والخبرات في الحصول على تقنية حديثة وتخزين واسترجاع المعلومات والابحاث بصورة دقيقة وسريعة.

4- تبين من نتائج الدراسة ان هناك علاقة طردية بين التطور التكنولوجي واداء العاملين في المؤسسات سواء الاعلاميين او القانونيين التشريعيين أي كلما زاد التقدم واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة زاد حجم التقدم في الأداء المهني والتقني للكوادر والمتخصصين في مجال الاعلام والقانون مما يعكس ذلك على الرفع من كفاءتهم ومواكبة التطور التكنولوجي وبالتالي اصدار تشريع او قانون ينظم هذا التطور الحديث.

5- لم يكن هناك دورات في الخارج متعلقة بتطوير الاداء المهني للمختصين من اعلاميين وقانونيين وان عملية اختيار العناصر في الدورات التأهيلية لاستخدام تكنولوجيا الاتصال في

الخارج لم تكن قائمة على اسس ومعايير علمية موضوعية كالخبرة والكفاية وإنما كانت وفق منظور شخصي متحيز يقوم على الواسطة والمحسوبية والعنصرية والمجاملة.

6- ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة ساعدت المختصين في مجال الاعلام والقانون على أداء الكثير من المهام العلمية بجودة افضل.

7- على الرغم من استفادة المراكز والجامعات والاكاديميات من تكنولوجيا الاتصال في المجال الاعلامي والتشريعي القانوني إلا انه لا يزال هناك فجوة كبيرة بالنسبة لاستفادة الغرب المتطور

8- ان المؤسسات الاعلامية والقانونية والتشريعية استفادة بشكل كبير من النشر الالكتروني عبر مواقع الانترنت في نشر مطبوعات وابحاث علمية وتقارير وان تتواصل مع الجمهور في الداخل والخارج ومن حرية تدفق المعلومات والمشاركات بدون وجود مقص الرقيب وسرعة وصول المعلومات وزيادة عدد القراء.

9- نتائج الدراسة أظهرت انه لا توجد تشريعات وقوانين في المجتمع تنظم عمل تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الوسائط المتعددة) حيث أكد ما نسبته (90%) من افراد عينة الدراسة عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة بهذه التكنولوجيا الاتصالية الحديثة (الانترنت) أو الوسائط المتعددة.

**التوصيات:**

1- ايجاد قوانين وتشريعات تنظم عمل وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة (الوسائط المتعددة) وتضمين موادها في الدستور دون التضييق على حرية الرأي والتعبير من مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

2- إقامة دورات مكثفة تشمل الاعلاميين والقانونيين على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة والحواسيب وفق خطط وبرامج واهداف واضحة في التعامل مع هذا التطور الهائل للتقنية وسن تشريعات موازية دون الاخلال بمبدأ حرية النشر والتعليم والتطوير .

3- توفير حاسوب لكل من المتخصصين الاعلاميين والقانونيين وربطها بشبكة المعلومات الدولية الانترنت تكون متاحة بشكل مجاني بدون مقابل وبحيث يتم استخدامها في اغراض التطوير والدراسات والبحوث.

4- على الخبراء الاعلاميين والقانونيين الاستفادة من جميع الخدمات والمواقع التي تقدمها شبكة المعلومات الدولية والوسائط المتعددة او ما يعرف بالإعلام الجديد واستخدام البريد الالكتروني والاجهزة الذكية في تبادل المعلومات .

5- عقد ندوات ومؤتمرات محلية ودولية والمشاركة فيها وتوظيف والاستفادة من كل ما يصدر منها من توصيات وابحاث .

6- ايجاد ووضع اخلاقيات مهنية ملزمة تنظم تكنولوجيا الاتصال الحديثة الوسائط المتعددة والاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال تكنولوجيا الاتصال الحديثة ومجال القانون والتشريعات عربياً ودولياً.

**المقترحات:**

- يقترح الباحث إجراء دراسات مماثلة على مجتمعات مختلفة مثل الجامعات ومؤسسات الدولة وشرائح المجتمع وفحص مدى تأثير استخدام تكنولوجيا الاتصال على التشريعات الاعلامية من أجل الخروج بمقترحات جيدة وقوانين تنظيم عمل هذه التقنية.

- على النيابات والمحاكم مقاضاة وملاحقة كل المواقع الالكترونية التي تنشر الفتن والسموم وتدعوا للتحريض وعدم الاستقرار في المجتمع بالطرق القانونية ، واصدار مذكرات اعتقال من النائب العام ضد هؤلاء الاشخاص التي تهدد الامن القومي وأمن الدولة للخطر,

**هوامش الدراسة ومراجعها :**

1 محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، 2004، ص70

2 سمير محمد حسين، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ،ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1976،ص37

3 السيد أحمد مصطفى، البحث الإعلامي، مفهومه وإجراءاته ومناهجه،، ط1، بنغازي 1994،ص199

4 أحمد بدر، أصول البحث العلمي ، القاهرة وكالة المطبوعات 1973، ص75

5 صلاح مصطفى الغول، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة غريب، 1982، ص363

6 صفية خليفة بن مسعود، واقع الصحافة الالكترونية في ليبيا : دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الإعلام ، كلية الفنون والإعلام، جامعة طرابلس ، 2006.

7 سمية ابوالقاسم خضر، التكنولوجيا وأثرها في أتخاذ القرار الاستراتيجي: دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للجرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتنظيم، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003

8 نجمة خليفة الزبادي، أثر استخدام تكنولوجيا الحاسبات على تصميم الوظيفة: دراسة ميدانية على قطاع المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الاتصال، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2003

9 عبدالجليل فضيل البرعصي، التنظيم القانوني للصحافة في ليبيا، الطبعة الأولى، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004م.

10 مسعود حسين التأئب، حق الإنسان في الإعلام وأثره على الممارسة الديمقراطية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 33، 2006،ص5

11 عابدين الدردير الشريف، السياسة الإعلامية في ليبيا، الطبعة الأولى ، طرابلس، الأكاديمية الليبية، 2005،ص64

12 محمد نور برهان، تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينيات، المجلة العربية للإدارة، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 19(1) 1999.

13 سعد عبدالله العنقري، أثر تقنية المعلومات في كفاءة أداء الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1418هـ

14 إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، بيروت، دار الطليعة 1983، ص45.

15 محمد الغريب عبدالكريم، البحث العلمي التقييم والمنهج والأجراءات، ط3، مكتبة النهضة، 1987، ص52

16 السيد أحمد مصطفى عمر، إعداد المقترحات الأولية لمشروعات البحوث، بنغازي، جامعة قاريونس، 1990، ص45

17 محمد الصاوي أمبارك، البحث العلمي أسسه وطرق كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1992.،ص16

18 عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1993، ص5

19 مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة1995م، ص9

20 سمير محمد حسين، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، 1976، ص37.

21 محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص70.

22 السيد أحمد مصطفي، إعداد المقترحات الأولية لمشروعات البحوث، مرجع سبق ذكره، ص61.

23 عابدين الدردير الشريف، التكييف المنهجي لتحليل المضمون، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 38-39، 2007،ص 19

24 سحر محمد وهبي، بحوث في الاتصال، القاهرة، دار الفجر للنشر، والتوزيع، 1996، ص72

25 محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص168.

26 إحسان حمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت، دار الطليعة، 1987،ص108.

27 رجاء وحيد بدرى، البحث العلمي سياساته النظرية وممارساته العلمية، دمشق ، دار الفكر، 2000، ص332.

28 محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مصدر سابق ذكر،ص396.

29 انطونيوس كرم، العرب وتحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، ع59، الكويت.

30 محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، مج2، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص800

31 مراد شلبانه ،ونهلة درويش، ماهر جابر، نايل حرب، تطبيقات الوسائط المتعددة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012م، ص18

32 محمد حسين بصيوص، أيمن شاكر، نبيل محمود عطية، رامي مصطفي، الوسائط المتعددة تصميم وتطبيقات، عمان، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع 2004م، ص15

33 عباس مصطفي صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، رام الله، دار الشرق للنشر والتوزيع ط1، 2008، ص182

34 عبدالقادر زريق المخادمي، النظام العالمي الجديد للإعلام (أسس والأهداف)، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص71.

35 عابدين الدردير الشريف، السياسية الإعلامية في ليبيا، ط1، طرابلس، الأكاديمية الليبية 2005، ص44

36 خليل الشماع، خضير كاظم، نظرية المنظمة، بغداد، دار الشؤن الثقافية،1989.

37 محمود عبدالرحمن محمد، نطاق الحق في الحياة الخاصة أو الخصوصية، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1982،ص 85.

38 طارق محمود عباس، مجتمع المعلومات الرقمي، القاهرة، مركز الأصيل للطبع والنشر، 2003،ص47

39 محمد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، القاهرة، دار الشرق، 1989، ص156.

40 مكداش رفديك، استخدام الكمبيوتر في الأرشيف، بيروت، الدار الجامعية، 1985، ص51.

41 عامر ابراهيم قنديلجي، بنوك المعلومات الآلية وشبكاتها، بغداد، دار واسط، 1984ص19

42 تيد لوس، مقدمة إلى نظم المكتبة المبنية على الحاسوب، ترجمة محمود أحمد تيم، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1985، ص47

43 محمد حسام محمود لطفي، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الالكتروني، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1987، ص7.

44 أحمد فتحي سرور، الحق في الحياة الخاصة، مجلة القانون الاقتصادي، س10، ع54، ص38.

45 حسام الدين الأهواني، في الإجرام والحياة الخاصة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978،ص53.

46 فريد هـ . ركيت، الخصوصية في عصر المعلومات، ترجمة محمد محمود شهاب، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999،ص53

47 عبدالله الأشهب، أخلاقيات الوظيفة العامة وفاعلية التنظيم، أعمال ندوة أخلاقيات الوظيفة، طرابلس: المعهد القومي للغدارة2001،ص10.

48 اليونيسكو (شون ماكبرايد) : تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإنسان، أصوات متعددة وعالم واحد، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان 1981ف، ص285.

49 المرجع السابق، ص229

50 سليمان صالح، حقوق الصحفيين في الوطن العربي، الطبعة الأولى ، القاهرة ،: دار النشر للجامعات، 2004م، ص234

51 ليلى عبدالمجيد، تشريعات الصحافة في مصر وأخلاقياتها ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1999م، ص12.

52 فرج كامل، بحوث الإعلام والراي العام، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2001،ص61

53 عابدين الدردير الشريف، نظريات الإعلام مفهومها ودورها واستخداماتها وتوظيفها في البحث العلمي، مجلة البحوث الإلاعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي والإعلامي، طرابلس، العدد43، 2008.

54 جبار العبيدي، فلاح كاظم، وسائل الاتصال الجماهيرية، الطبعة الأولى، بغداد، ص139.

55 عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص94.

56 محمد بن سعود البشر، المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، الطبعة الأولى، الرياض، عالم الكتب للطباعة والنشر،ص22.